ثان ولم ينقل عنهما مع ان مذهبه قيام ان والفعل مقامهما
معا ومقتضى ذلك انهما قايمان مقام الثاني فقط وهو
الخبر قلت لما كان ان والفعل واقعان موضع
الاسم وحال ان محله كانه موجود لم يحذف لان من
المعلوم ان الاسم يتقدم على الخبر محله في الخبر فضايع
لعدم حلوله ووقوع شي مكانه نص عليه دون الاسم
ناقصة وتامة هذا على مذهب غير الم وهم
الجمهور كما علمت فيما تقدم ان عنده جميع افعال هذا
الباب لا تستعمل الا ناقصة ولا يخرجها حذف اسمها
وخبرها واقامة ان والفعل مقامهما عن ذلك الى
التمام كما في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا فان
حسب يتعدى لمفعولين وان يتركوا قايم مقامهما
ولم يخرجه عن التعدي لما ذكر هكذا قال الم موجها
به كلامه فان والفعل في موضع رفع فاعل
بعسى اي على كلام الجمهور وفي محل رفع ونصب على
مذهب الم لما علمت فيما تقدم ويستغنت به
عن المنصوب اه وهذا ايضا خروج لكلام الم عن حقيقته
لان حقيقة كلامه القيام لذكر عن الاسم والخبر معا
لا عن الخبر وحده وعلة تقييده بقوله عن كان كما علمت
فيما تقدم وهذا اذا لم يل اه هذا كالتقييد لما
تقدم كانه قال محل قيام ان والفعل مقام ما ذكر

ويكون

ويكون فاعلا بعسى مثله باتفاق الجمهور اذا لم يل ء
الفعل اسما ظاهرا مرفوعا به بان رفع ضميرا مستترا واما
اذا ولي الفعل اسما ظاهرا مرفوعا به ففي ذلك خلاف
فقال ابو علي الشلوبين يتعين رفع الاسم الظاهر
بالفعل وتكون الجملة فاعلا وقال المبرد ومن تبعه
يجوز ذلك اي ما قاله ابو علي ويجوز وجه اخر وهو ان
يكون ان والفعل في محل نصب خبرها مقدما والاسم
الظاهر اسمها موخر يعني والفعل رافعا لضمير
يعود عليه لا رافعا له وجاز عود الضمير عليه مع
تاخره لانه متقدم رتبة وتظهر ثمرة هذا الخلاف في
التثنية والجمع والتانيث وسياتي جميع ذلك في الم
موضحا فعلى الاول تكون تامة وعلى الثاني تكون
ناقصة وهذا معنى الخلاف الشلوبين هو
اسم اعجمي ويقرا بفتح الشين مع ضم اللام او فتحها
وتجويز وجه اخر اي والى تجويز نحو معطوف
على الاول يعود على فاعل عسى اي وهو اسمها
المتاخر ان قلت يرد على ذلك قولك زيد قام فان
زيد مبتدا وجملة قام خبره ويمتنع تقديم قام على
زيد فلم لم يمتنع هنا تقديم ان والفعل على اسمها
لانه يوهم ان يكون الاسم الظاهر فاعلا بالفعل وليس
اسما لها كما امتنع تقديم قام على زيد لايهام ان يكون

Copyright © King Saud University